

الانفاق على جواز حسن الوجه الشك في ان الحسن ليس الوجه لان الصفة فيها  
 كما يوجد على الموصوف والوصف هاهنا ليس بفعل التثنية وانما ذكر التثنية  
 لبيان تشابه الحسن منه الى الموصوف كما يصف بالحسن لوجوده في سببه والدليل  
 على وجود الصفة في الصفة مطابقتها للموصوف في الذكورية والاثنية والنسبة  
 والجمع واذا لم يكن الحسن الوجه لم يكن من اضافة الشيء اليه والوجه  
 الثالث انه يتجوز على اضافة الاعم الى الاخص كقول الدرر اعم لان الحسن عام اخص  
 الخاص وهو الوجه واما الثاني وهو اضافة الوجه الى الصفة فانه من اضافة  
 البعض الى الكل فلا وجه لتعاطفها فاما قوله انما صار اليه سببه ارجح  
 المشارة الى الوجه برجل حسن الوجه ويحمل الرفع على وجهه انما  
 يدل من الصفة في الصفة بدل البعض من الكل ولا يوجب فيها على هذا الوجه لوجود  
 الصفة العام من الصفة وانما المذرف العام من بدل البعض وهو يسوع خذوه  
 ورعى العبد في الله لا يحتاج الى بقدر تمامه لانه اذا يدل من الصفة العام على الموصوف  
 فالوصوف لا يحتاج الى عاين وعاب عنه ان يدل البعض لا بد له من ضمير  
 يرتبط بالبدل منه والوجه الثاني انه يرتفع باه فاعل الصفة ولا ضمير  
 فيها وحذف العام من الصفة على هذا الوجه فيجوز في العاين قولنا اصدقها الخ  
 او الالف واللام سيدا الصفة وهذا ضعف بدليل امتناع الذي قام القام  
 زيد والثاني للضمير لانه محذوف للعلم به والتقدير منه وعلى المذهب قوله  
 تعالى فاما من طغى وانما الحية الدنيا قال يحجب على الماوي واسما من خارج مقام ربه  
 ونبي القس من الماوي قال يحجب على الماوي ما واه او الماوي له واما قوله تعالى  
 عدل معة لجم الاوبت فقصه حقه حجات وزج الراجح لانه اقول الصفة اقول  
 الاعم الى الالف واللام سيدا الصفة والثاني قول الصفة اية  
 محذوف العلم به اي منها والقول الثالث لان على ان يصفه ضمير  
 عاين على ان حيز طول الصفة عليها لا يرد في صفة اوبها اوله تعالى

وفصح التماهات اوبها فانه ارفع التبع على التماهات وارتفاع الاوب على بدل  
 البعض من الصفة والعاين من بدل البعض سببه بدليل قوله  
 تعالى والله على الناس ح البتة استطاع اليه سبيلا ودليل ان الاوب بعض  
 الحيات حتى يطول الصفة عليها لا يرد في صفة اوبها اوله تعالى والله  
 اوبها فانه ارفع الصفة على التماهات والعاين اوبها وهذا القول ارجح من الاولين لضعف  
 سيد الالف واللام سيدا الصفة وضعف حرف العاين من الصفة ومن استدلال  
 على ان في مفعله ضمير لما يتبعه فلا بد ليل فيه لاختلاف ما يتبعه الحرف فاعلمها جميعا  
 فتربط على اوبها الجماعة واما اولئك مرتين بامرله حسنة الوجه فان جعلت  
 الوجه بدلا من الصفة في الصفة لانت الصفة لايت فاعلمها وان فيت الوجه  
 بالصفة ذكرها بالذكية فاعلمها وقال سيد في امر القيس كذا  
 المقامه البياض ضمير عداها نبالا غير مجلان على ثلثه او وجه رجع البياض كقول  
 هذا الوجه ونسبه وجره المستلهم الخامسة مرتين برجل حسن الوجه وفي  
 الصفة ضمير يعود الى الموصوف وتصب الوجه اما على التثنية بالمفعول بدو اما  
 على التثنية على ما تقدم وعليها قول الدافعة فان يدك اوبها وسهك  
 ربح الناس والشهرا حرام وعسك دون برباب عيش حرا الطهر ليس له سمام  
 السادسة مرتين برجل حسن الوجه وهذه اوبها اوبها الاول والثاني  
 لغوا لانهما نقل الصفة المضاف اليها الى الصفة مباينة وانما عاين وصار عامه  
 للموصوف بوزن ما كانت خاصة للوجه كان لا يحتاج الى اضافة لان فعلها غير متعد  
 حتى تصيب وصار ذلك من اضافة الاعم الى الاخص لبيان سبب حسن الموصوف  
 وتصب المضاف اليه فاعلا في المعنى دون لفظ خلاف الصورة الاول فان الوجه فاعل  
 في المعنى واللفظ والدليل على وجود الصفة في الصفة في مرتين بامرله حسنة الوجه  
 ثبات الصفة لثابت الفاعل الستة مرتين برجل حسن وجه وهو ضعف  
 لعدم العاين ولا ما سيدا العاين وجواز اعمل البدل من الصفة لان التثنية استدلال